جماعة الإخوان المسلمين ونشاطهم السياسي في الأردن
١٩٨٩ -١٩٩٧

د. فواز موفق ذنون
مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إحدى حركات الإسلام السياسي التي تؤمن بالعملية السياسية من خلال مشاركتها الفعلية في المؤسسات السياسية الرسمية وفي الانتخابات النيابية التي تشهدها الأردن بين فترة وأخرى، وتهدف جماعة الإخوان المسلمين من خلال نشاطها إلى استئناف الحياة الإسلامية من خلال الدعوة والإصلاح والسعي إلى الوصول للسلطة سلميا وبشكل تدريجي لتطبيق برامجها التي تشمل مختلف نواحي الحياة في المجتمع الأردني.

المقدمة

اتجهت الدراسات الأكاديمية في السنوات الأخيرة إلى محاولة تسليط الضوء على ظاهرة الإسلام السياسي الذي بدأ يشق طريقه في الحياة السياسية في العالمين العربي والإسلامي بوصف الأحزاب الإسلامية إحدى الحلول التي بدأت الشعوب بالاقتراب منها في سبيل الحصول على حياة أفضل في كافة نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، يدرس البحث تجربة الإخوان المسلمون السياسية في الأردن، إذ تناولنا في المحور الأول، نشأة جماعة الإخوان المسلمين وفلسفتهم الفكرية والسياسية، في حين عالج المحور الثاني علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الأول بن

الحسين وعهد الملك حسين بن طلال، أما المحور الثالث فقد خصص لدور جماعة الإخوان المسلمين في الحياة النيابية في الأردن للمدة من ١٩٨٩-١٩٩٧.

أولا: نشأة جماعة الإخوان المسلمين ومرتكزاتهم الفكرية والسياسية

نشأت فكرة الإخوان المسلمين مع الشيخ حسن البنا[١] الذي أسسها كحركة خيرية عام ١٩٢٨ في الإسماعيلية بمصر، وفي عام ١٩٣٩ انتقل البنا إلى القاهرة التي أصبحت مركزا لنشاطه، ومع بدايات الأربعينيات من القرن الماضي تم تنظيم الجماعة الذين وضعوا ثقتهم المطلقة به ثم ما لبثت أن انتشرت أفكار جماعة الإخوان المسلمين في جميع الدول العربية والإسلامية[٢].

أما عن نشأة الإخوان المسلمين في الأردن فترجح المصادر، إن عام ١٩٤٦ يمثل بداية نشأة جماعة الإخوان في الأردن، ففي صيف ١٩٤٥ زار عبدالحكيم عابدين الأردن وهو احد أعضاء جماعة الإخوان المصرية وكان من بين منهاج هذه الزيارة إجراء لقاءات عديدة في مدن وقرى الأردن مع بعض المثقفين، فانضمت للدعوة العديد من الشخصيات المؤثرة في المجتمع، وقد أسهمت هذه الزيارة في توطيد دعائم الفكر ألإخواني داخل المجتمع الأردني، وكذلك هيأت المناخ المناسب لتأسيس وافتتاح المركز العام للإخوان في الأردن، وذلك في يوم ١٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٥، وتحت رعاية الملك عبدالله الاول بن الحسين[٣]، وفي ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٤٦ صدرت موافقة مجلس الوزراء الأردني على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وكان نص الموافقة " "قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٩ من كانون الثاني /يناير ١٩٤٦ السماح للوجيه عبداللطيف أبو قورة وإبراهيم جاموس، وراشد دروزة، وقاسم المصري وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمين"[٤] أبو

قورة[٥] مؤسساً ومراقباً عاماً لجماعة الإخوان في الأردن، ومن أهم أعمال الجماعة في تلك المرحلة: إقامة الندوات والمحاضرات والاحتفالات الإسلامية والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ساهمت ممثلة بشخص مؤسسها عبد اللطيف أبو قورة،، في إنشاء الكلية العلمية الإسلامية في عمان، والمشاركة كذلك في رابطة العالم الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي[٦].

وفي أواخر عام ١٩٥٣ اختير الأستاذ محمد عبدالرحمن خليفة مراقباً عاماً للجماعة بعد استقالة أبو قورة، وتم إنشاء نظام أساسي، وإنشاء هيئة عامة في كل شعبة تنتخب هيئة إدارية، كما أصدر الإخوان في هذه الفترة مجلة الكفاح الإسلامي، وفي عام ١٩٥٤ أصدرت الجماعة بياناً حددت فيه سياستها بالخطوط العريضة التالية، إن الأردن جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وإن الحكم بشريعة الله هو مطلب الإخوان وفلسفتهم الدنيوية[٧].

وتقوم فلسفة جماعة الإخوان المسلمين على ثلاث أركان رئيسة هي:

أ- الفلسفة الروحية: التي تقوم على الديانة والشمول: بمعني إن الإسلام دين ودنيا ونظام اجتماعي شامل ويتخذ من العقلية الايجابية ذات السمات الإنسانية التي تجيز الخلاف في الرأي

ب- الفلسفة الاقتصادية: التي تتلخص بمذهب الاقتصاد الاجتماعي القائم على بعض الخيارات الاقتصادية الإصلاحية، كتحديد الملكية والاعتماد على رأس المال الوطني

ج- الفلسفة الاجتماعية: التي تقوم على بناء المجتمع الإسلامي بناءا سليما حتى يصبح قادرا على بناء امة مسلمة تسعى إلى تطبيق تعاليم الإسلام تطبيقا شاملا[٨]

أما عن رؤية الجماعة فيما يتعلق بالحياة السياسية وخاصة فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية والتعددية السياسية والتغيير، فترى جماعة الإخوان إن مفهوم **الديمقراطية** مفهوما غربيا وتؤكد على استعمال مفهوم الشورى الذي

يعد بنظرهم المفهوم الإسلامي الأساسي الذي يؤكد على حرية الإنسان وكرامته وعلى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومشاركة الشعب في اتخاذ القرارات لذلك فإنهم ينظرون للديمقراطية على إنها مرادفة للشورى، أما عن رؤيتهم وفلسفتهم **للتعددية السياسية**، فإنهم يفسرون التعددية السياسية على إن الله سبحانه خلق الناس مختلفين متفاوتين ولم يقصد بهذا التفاوت الاقتتال والتنافر بل التعاون والتعارف، عليه فان فلسفتهم تنطلق من أن التعددية السياسية سمة أساسية لممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية مظهر من مظاهر تلك الديمقراطية، ونظروا للتعددية السياسية على إنها حرية للمجتمع أفرادا ومؤسسات في حق الممارسة السياسية التي تنشأ منها التعددية الحزبية وهي إنشاء الأحزاب السياسية ذات برامج محددة ضمن الدستور وقوانين الدولة[٩]. أما **التغيير السياسي** الذي تؤمن به جماعة الإخوان المسلمين فيركز على أن التغيير سنة من سنن الله تعالى في الحياة والمجتمع، والتغيير فيهما مرتبط بما في الإفراد من دوافع وأهداف سياسية، كمان أن التغيير السياسي وفق الرؤية الاخوانية يحتاج إلى عنصر الوقت دون تسارع حتى يكون تغييرا نحو الأفضل وحتى لا تصاب أجهزة الحكم بعد التغيير بالانتكاسة والتراجع[١٠].

ثانيا: علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي في الأردن

توصف العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والنظام السياسي بكونها علاقة اقرب إلى التوافق والتآلف السياسي، وهذه الصداقة بين الطرفين ترجع إلى أيام عهد الملك عبدالله الاول بن الحسين، ذلك إن ثمة محددات داخلية وخارجية أطرت العلاقة بين الطرفين بإطار التفاهم والتجاوب، وهذه المحددات تتعلق بالنظام السياسي وبالإخوان على حد سواء، فالنظام السياسي الأردني انطلق من منهجية الاعتدال والوسطية في سياسته الداخلية والخارجية، من خلال إبداء المرونة والتعاطي بايجابية مع

القوى الإسلامية، فضلا عن الخلفية الدينية والتاريخية للملك عبدالله الأول بن الحسين وقدرته على التعايش مع الحركات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين، الذين هم بالمقابل أدركوا حساسية الموقع الجغرافي للأردن في طريقة تعاملهم مع النظام السياسي ومحاولة الابتعاد بالبلاد عن أي محاولة تحدث الفوضى بالبلاد قد يتم استغلالها إسرائيليا بل عمل الإخوان على المحافظة على نفسها وانجازاتها وأبنيتها التنظيمية(١١).

عليه فقد نشأت علاقة قوية بين الجماعة والنظام السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الاول وليس أدل على ذلك قيام الملك عبدالله بافتتاح المركز العام للإخوان المسلمين في الأردن، كذلك مشاركة الإخوان في الأردن لحفل تنصيب الملك عبدالله ملكا على البلاد بعد استقلالها في ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٦، كما إن الموقف المشترك للإخوان الأردنيين والملك عبدالله ضد ممارسات الملك فاروق في مصر (١٩٢٠-١٩٥٢) وتنكيله بالإخوان المسلمين في مصر عمل على إيجاد مساحات واسعة من التفاهم والتعاون بين الطرفين(١٢).

وفي عهد الملك حسين بن طلال (١٩٥٣-١٩٩٩) لم يختلف الأمر كثيرا في ما يتعلق بالعلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وبين النظام السياسي سوى بعض فترات التوتر التي لم تؤثر على الإطار العام الذي حدد شكل العلاقة بين الطرفين، فقد احتاج الملك القادم إلى العرش حديثا إلى ظهير شعبي وأيدلوجي يقف بالضد من التيارات القومية واليسارية التي ظهرت في المنطقة العربية إبان فترة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم والتي يعتقد النظام السياسي في الأردن بان احد أجندتها العمل على إسقاط الملكية في الأردن(١٣).

ولعل أقوى موقف للإخوان المسلمين في مساندة النظام السياسي الأردني يتمثل في وقوفه مع الملك حسين في أزمة الانقلاب عام ١٩٥٧ عندما وجه الاتهام ضد عناصر قومية من الأحزاب والجيش بمحاولة تدبير انقلاب على

الملك حسين، وكان لموقف الإخوان الايجابي دافعا للملك حسين بالتفكير لتكليف المراقب العام للإخوان بتشكيل الحكومة إلا أن الأخير اعتذر بحجة عدم امتلاك الإخوان الخبرة السياسية الكافية التي تمكنهم من تشكيل حكومة في تلك الفترة(١٤).

وكان هذا الموقف دافعا للملك حسين لإصدار الأوامر بحل جميع الأحزاب والتيارات الحزبية والسياسية والإبقاء على جماعة الإخوان وأصبحوا القوة الوحيدة المرخص لها بالعمل السياسي وسمح لهم بإرادة ملكية بنشر أفكارها في المساجد والأماكن العامة ودور الجماعة وفروعها في كافة أنحاء الأردن من دون تدخل من السلطات الأمنية إلا في حالة ما يسبب مخالفة القانون(١٥).

غير إن هذا التقارب الاخواني– إذا جاز التعبير– مع النظام السياسي لم يخلو من بعض فترات التوتر منها الانتقاد المتكرر للإخوان الأردنيين لعلاقات الأردن الخارجية مع الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وقيامهم بالمظاهرات الشعبية التي تندد بتلك العلاقات مما دفع السلطات الأردنية لملاحقتهم وزج البعض في المعتقلات، خاصة في سنوات ١٩٥٩ و١٩٦٠(١٦).

غير إن ذلك كان استثناءا في مسيرة العلاقة بين الطرفين، إذ توثقت العلاقة بشكل أقوى منتصف الستينيات من القرن الماضي خاصة بعد قيام السلطات المصرية إبان عهد الرئيس جمال عبدالناصر بإعدام سيد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦) وعدد من رموز الجماعة عام ١٩٦٦، فاستغل الملك حسين الممارسات المصرية لصالحه بان قام باحتضان عدد من رموز الإخوان المصريين وكان ذلك محط تقدير وترحيب من قبل إخوان الأردن(١٧).

وخلال الحقبة التي امتدت مابين الأعوام ١٩٦٧-١٩٨٩ وهي الحقبة التي شهدت انحسار التيارات القومية واليسارية في المنطقة العربية خاصة بعد نكسة حزيران / يونيو ١٩٦٧ تقدمت الحركات الإسلامية لتعلن عن نفسها

لتكون البديل عن التيارات السابقة فأخذت بالنمو والانتشار وساعدها في ذلك العوامل الخارجية التي ساهمت بتوثيق العلاقة بينها وبين النظام السياسي الأردني.

ولعل أول اختبار للعلاقة بين إخوان الأردن والنظام السياسي بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ والتي وقف فيها الإخوان بقوة مع القيادة الأردنية في مواجهة إسرائيل، كانت أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠ والمواجهة الأردنية مع فصائل المقاومة الفلسطينية، إذ وقف إخوان الأردن على الحياد ودعوا إلى وقف المجابهة وادخار أي جهد عسكري أردني أو فلسطيني لمواجهة العدو الإسرائيلي بدل من الاقتتال الداخلي، كما رفضت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن محاولات الفصائل الفلسطينية للقضاء على النظام في الأردن في تلك الأزمة، الأمر الذي كان محط ارتياح كبير من قبل القيادة الأردنية[١٨].

وخلال المشاريع السلمية التي طرحت دوليا لحل القضية الفلسطينية بعد حرب ١٩٧٣ التي سجلت هي الأخرى موقفا مشتركا للإخوان والنظام السياسي لدعم مصر وسوريا في حربهما ضد إسرائيل، كان الطرفان على موعد مع رفض مشترك لتلك المبادرات ومنها مؤتمر جنيف للسلام ومعاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨-١٩٧٩ التي رأى فيها كلا من الإخوان والقيادة الأردنية بأنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وتفكيكها أمريكيا وإسرائيليا[١٩].

ومثلما وقف الأردن ضد السياسة المصرية في القضاء على جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان الملك حسين على موعد جديد في الوقوف ضد الحملة التي شنها النظام السوري للقضاء على الإخوان المسلمين في عام ١٩٨٢ الذين وجدوا في الأردن الملاذ الآمن لهم فكانوا محط ترحيب من قبل الحكومة والإخوان في الأردن[٢٠].

ودخلت العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني مرحلة جديدة عام ١٩٨٩، إذ شهد الأردن تطورات اقتصادية خطيرة تمثلت بانهيار

سعر الصرف للدينار الأردني وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الضرائب والأسعار رافقها ارتفاع نسبة البطالة مما أدى إلى موجة عارمة من التظاهرات التي أدت إلى الفوضى والعنف، مما استدعى تدخل الملك الذي استطاع السيطرة على الموقف وأعلن عن بداية جديدة للحياة السياسية في الأردن من خلال عودة الحياة البرلمانية بمسارات جديدة وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية[٢١].

وقد استغل الإخوان المسلمين في الأردن الانفتاح السياسي في البلاد في أعقاب هذه الأزمة ليعمل على طرح برامجه السياسية والاقتصادية التي لاقت ترحيبا كبيرا من قبل الشارع الأردني في تلك الفترة[٢٢].

والحقيقة إن العلاقة بين الطرفين شهدت تراجعا طفيفا وأخذت العوامل الإقليمية والدولية هي التي تحدد وترسم إطار القرب أو البعد بين النظام السياسي والإخوان المسلمين، فبعد الانتخابات الأردنية لعام ١٩٨٩ (سنتكلم عن الانتخابات في المبحث اللاحق) ظهر الإخوان كقوة شعبية لايستهان بها في أوساط الأردنيين مما احدث فجوة بين الطرفين وتأكل القواعد التي بُني عليها التحالف بين الطرفين. إذ دخل نظام الحكم ومنذ عام ١٩٩٣ في سلسلة من المحادثات ضمن التسوية السلمية مع إسرائيل وهذا ما رفضته بشدة جماعة الإخوان، عندها فكرت القيادة الأردنية في إضعاف دورهم من خلال سلسلة تشريعات وسياسات تهدف إلى الحد من قوة "الإخوان" ونفوذهم، كقانون انتخابات "الصوت الواحد" الذي خاض على أساسه "الإخوان" انتخابات عام ١٩٩٣، وأدى بالفعل إلى إضعاف دورهم في مجلس النواب، واستمرت بذلك حتى توقيعها اتفاق سلام مع إسرائيل في وادي عربة عام ١٩٩٤ وهو الاتفاق الذي شجبته جماعة الإخوان واستهجنته وهاجمت النظام السياسي وهو ما دفع الأخير إلى التوجه إلى الجامعات الأردنية لضرب قوة "الإخوان" فيها. وتزامن ذلك مع تشديد القبضة على المساجد وحرمان "الإخوان" من المنابر التي تؤثر على الرأي العام، وفوق هذا وذاك

جرى توظيف تيار "السلفية التقليدية" لشن حرب فكرية وثقافية لإضعاف "الإخوان" داخل المجتمع الأردني(٢٣).

الرد "الإخواني" على التضييق الرسمي تمثل بمقاطعة انتخابات عام ١٩٩٧ في محاولة لتهديد شرعية الحياة السياسية، إلا أن المقاطعة لم تؤد إلا إلى الإمعان في حصار الإخوان والحد من دورهم في الحياة السياسية . ورغم الفجوة بين الطرفين في هذه المرحلة، وإعادة كل طرف تشكيل تحالفاته الداخلية والإقليمية، فإن إرث العلاقة الوطيدة بقي يمثل ضمانةً لعدم وصول العلاقة إلى مرحلة المواجهة، واحتواء الأزمات قبل تفاقمها(٢٤).

ثالثا: الإخوان المسلمين ودورهم في الحياة النيابية ١٩٨٩-١٩٩٧

مدخل

طوال المسيرة الطويلة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن والممتدة من تاريخ نشأتها في أربعينيات القرن المنصرم والى عام ١٩٨٩ شارك إخوان الأردن في الحياة النيابية وكانت لهم بصماتهم الواضحة في الإحداث والتطورات السياسية التي شهدتها البلاد، وترجع أول مشاركة لإخوان الأردن إلى عام ١٩٥٦ أي بعد عشر سنوات من تأسيس حركتهم عندما شاركوا في الانتخابات التشريعية الأردنية والتي كانت أول انتخابات تجرى على أساس حزبي تنافس فيها ١٤٢ مرشحا على أربعين مقعدا نيابيا(٢٥).

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ستة أحزاب سياسية بثلاثين مقعدا من أصل أربعين مقعد وكانت المقاعد العشرة المتبقية من نصيب المرشحين المستقلين، كما هو مبين في الجدول رقم (١)(٢٦).

جدول رقم (١)

نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٦

	الحزب أو الكتلة	المقاعد

١	الحزب الوطني الاشتراكي	١٢ مقعد
٢	الحزب العربي الدستوري	٨ مقاعد
٣	الإخوان المسلمون	٤ مقاعد
٤	الجبهة الوطنية	٣ مقاعد
٥	حزب البعث	٢ مقعدان
٦	حزب التحرير الإسلامي	١ مقعد واحد

وكما هو مبين في الجدول أعلاه، فقد فازت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بأربعة مقاعد نيابية كانت موزعة للمرشحين من مختلف مناطق الأردن إذ نجح المرشحون محمد عبدالرحمن خليفة المراقب العام للإخوان المسلمين وحافظ عبدالنبي وعبدالباقي جمو وعبدالقادر العمري من شغل تلك المقاعد في المجلس النيابي الأردني في تلك الحقبة[٢٧].

ومن خلال تواجدهم في المجلس النيابي كان للإخوان المسلمين مواقفهم السياسية من الإحداث التي مرت بها البلاد في تلك الحقبة، حيث انتقدوا التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للبلاد، ورحبوا بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨*، ورحبوا بخطوة الملك حسين بتعريب الجيش الأردني الذي كان خاضعا للضباط الانكليز في تلك الفترة[٢٨].

كما عارض الإخوان المسلمين في الأردن مشروع إيزنهاور الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ للتدخل في الشرق الأوسط والحلول محل بريطانيا التي انسحبت منه بعد أزمة السويس، إذ أوضح إخوان الأردن مخاطر المشروع من خلال مرشحيهم في المجلس النيابي، وفي خارج قبة البرلمان نظم الإخوان المظاهرات الشعبية الرافضة للمشروع، الأمر الذي أدى إلى اعتقال عدد كبير منهم من بينهم محمد خليفة المراقب

العام والعضو في المجلس النيابي الذي اعتقل على خلفية تلك المظاهرات ثم أطلق سراحه بعد ذلك(٢٩).

وفي عام ١٩٦١ تراجع الدور السياسي والنيابي للإخوان بسبب ضعف تمثيل الإخوان في مجلس النواب الأردني والذي اقتصر على عضوين فقط هما مشهور الضامن ويوسف العظم غير إن ذلك لم يمنع الإخوان من التعبئة السياسية للشارع الأردني تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية ولعل العامل الإقليمي كان حاضرا بقوة في أجندة الإخوان السياسية طيلة عقد الستينيات من القرن المنصرم من خلال المؤتمرات التي أقاموها لنصرة القضية الفلسطينية وأهمها مؤتمر القدس الذي كان يعقد بشكل دوري والذي يتم خلاله دعوة الشخصيات السياسية والحزبية على أعلى المستويات، بل إن الملك حسين كان يفتتح بعض دورات هذه المؤتمرات(٣٠).

ولعل ابرز دور للإخوان المسلمين في الأردن تمثل في مشاركتهم في الحكومات الأردنية التي تشكلت فترة السبعينيات من القرن المنصرم، وكانت هذه سياسة أردنية جاءت كمكافأة لدور الإخوان الداعم للملك حسين في أزمته مع الفصائل الفلسطينية في أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وهذه السياسة أدت لاحقا إلى تزايد شعبية الإخوان في المجتمع الأردني مما مكنهم من إدارة وزارة التربية والتعليم والأوقاف وشؤون المقدسات من خلال مشاركة اسحق الفرحان القيادي البارز في الإخوان الذي تولى حقيبة التربية والتعليم في حكومة وصفي التل عام ١٩٧٠ ثم أصبح وزيرا للأوقاف في وزارتي احمد أللوزي ١٩٧١-١٩٧٢، ثم عاد ليكون على رأس ذات الوزارة في حكومة زيد الرفاعي عام ١٩٧٣.(٣١)

ومع تراجع الحياة التشريعية في البلاد على اثر قرار القمة العربية عام ١٩٧٤ اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مما احدث إرباكا في الحياة السياسية والتشريعية في الأردن، بسبب وجود العديد من الأردنيين من أصل فلسطيني يحتلون مواقع في

المجالس التنفيذية والتشريعية، فقد تم تعطيل دور البرلمان للمدة من عام ١٩٧٤ ولغاية عام ١٩٨٤ عندما استدعي البرلمان للانعقاد بعد إجراء انتخابات تكميلية فاز خلالها عضوين من الإخوان هما احمد الكوفحي وعبدالله العكايلة[٣٢]. وخلال المدة التي شهدت توقف الحياة النيابية في الأردن، عمل الإخوان المسلمين بقوة على التغلغل داخل المجتمع الاردني من خلال اتحادات الطلبة والجمعيات الإسلامية والنقابات ومن خلال تأسيسهم للعديد من المدارس الإسلامية في المدن الرئيسة في البلاد[٣٣]. كل ذلك عزز من وجودهم بشكل اكبر داخل المجتمع الأردني وباتوا أكثر تنظيما، مما أهلهم بالتالي ليكونوا قوة سياسية ودينية تسعى للفوز بأكبر عدد من الأصوات وهذا ما حدث في الانتخابات التشريعية الأردنية عام ١٩٨٩.

١- الإخوان المسلمون وانتخابات ١٩٨٩

مع انتهاء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن في نيسان ابريل عام ١٩٨٩، قرر الملك حسين العودة إلى الحياة التشريعية، بغية الانفتاح على مطالب الشارع الأردني وتشكيل حكومة تستطيع العمل على إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة.

وعلى هذا الأساس فقد جرت في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ انتخابات تشريعية في البلاد، شارك فيها (٦٤٧) مرشحا مثلوا مختلف القطاعات الشعبية ومختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية، وبسبب حظر العمل الحزبي منذ عام ١٩٥٧ فقد شارك المرشحون للانتخابات بصفتهم الشخصية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين الذي لم يكونوا ينتمون إلى تنظيم سياسي أو حزبي[٣٤]. أما عن طبيعة المشاركة في الانتخابات ونتائجها، فقد اقترع ما مجموعه (٥٥٥,٣٩٨) ناخبا أي ما نسبته ٤١% من أصل (١,٣٥٠,٠٠٠) ناخبا، وكانت نتائج التصويت قد أسفرت عن فوز جماعة الإخوان المسلمين بـ (٢٢) مقعدا والإسلاميون المستقلون (١٠)

مقاعد، بينما حصل التيار القومي العربي على (١٣) مقعدا وحصل التيار اليساري على (١٠) مقاعد، أما بقية المقاعد وعددها (٣٥) فقد فاز بها التيار المحافظ التقليدي الذي يمثل رؤساء العشائر ورجال الحكم السابقين الموالين للملك[٣٥]. (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)
نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩

	الاتجاه السياسي	المقاعد
١	التيار المحافظ	٣٥
٢	جماعة الإخوان المسلمون	٢٢
٣	التيار القومي العربي	١٣
٤	التيار اليساري	١٠
		عدد المقاعد الكلي= ٨٠

الجدول من إعداد الباحث

وقد أفرزت نتائج الانتخابات الثقل الشعبي والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين وقدرتها على تنظيم مرشحيها ونجاح برامجها السياسية والاقتصادية في كسب الناخبين، وبهذه الأصوات فقد تمكنت الجماعة من الحصول على ٢٧,٥% من مجموع مقاعد مجلس النواب، مما حمل الحكومة الأردنية التي تشكلت برئاسة مضر بدران الانفتاح على مطالب الإخوان المسلمين في إلغاء الإحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك وتشكيل نقابة للمعلمين في البلاد[٣٦].

ويعزو المحللين والمتابعين للشأن الأردني التفوق الاخواني والثقل الشعبي الذي باتت عليه جماعة الإخوان إلى الدور المركزي الذي لعبته فكانوا الأكثر تنظيما والأوسع انتشارا وتأثيرا في الشارع الأردني كونهم يمارسون

عملهم منذ نصف قرن كجمعية خيرية وهذا ما اكسبها الخبرة والتواصل مع الشارع الأردني الذي كان متعاطفا جدا مع المرشحين من جماعة الإخوان في الانتخابات[٣٧].

ويؤكد الدكتور علي محافظة أستاذ التاريخ الحديث في جامعة اليرموك الأردنية في كتابه "الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن " بان من الأسباب التي أدت إلى بروز جماعة الإخوان في تلك الانتخابات هي برامجهم الانتخابية التي طرحوها والتي تناولت مختلف جواب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فظهروا بمثابة قوة قادرة على القيادة والتغيير، فضلا عن ذلك الصحوة الإسلامية التي برزت في عدد من الدول العربية والإسلامية، والشعبية التي يحظى بها التيار الإسلامي في تلك الدول وهو تيار ينادي بتغيير الواقع العربي ويطرح الإسلام حلا بديلا منه[٣٨] وهو ما اتفق معه الباحث محمد الشرعة أستاذ العلوم السياسية في ذات الجامعة الذي يرى بان طرح الإخوان المسلمين لشعار (الإسلام هو الحل) في تلك الانتخابات اكسب تأييداً شعبياً كبيراً فضلاً عن شعارات أخرى كالمناداة بمحاسبة المفسدين والقضاء على الفساد وإصلاح الترهل الإداري والوظيفي في مؤسسات الدولة الأردنية[٣٩]. بينما يرى مضر بدران الذي تكلف بمهمة تشكيل الحكومة آنذاك، بان سبب نجاح الإخوان المسلمين، فقدان ثقة الناس بالأشخاص العاملين في أجهزة الحكومة، بينما لم يفقدوا ثقتهم في أئمة المساجد بل امنوا باستقامتهم، ولم يكن أمام الناس الخيار بين قدرات المرشحين وكفاءتهم وقدرتهم على تلبية مصالحهم بل كان الخيار أمامهم بين الاستقامة وبين الفساد[٤٠].

وقد دخل مضر بدران في مناقشات مطولة مع الإخوان المسلمين بغية إشراكهم في الحكومة، وقد دارت تلك المناقشات التي عقدت في الديوان الملكي في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩ بين بدران ومحمد عبدالرحمن خليفة المراقب العام للإخوان المسلمين الذي طالب بوزارات التربية والتعليم

العالي والأوقاف وشؤون المقدسات، والتنمية الاجتماعية، والعمل، إلا إن بدران رفض مطالب خليفة، فانتهت المباحثات دون أي اتفاق، سوى الاتفاق على منح الإخوان الثقة لحكومة مضر بدران أثناء عرضها لبرنامجها في مجلس النواب الأردني(٤١).

وعاد العامل الإقليمي ليفرض نفسه على العلاقة بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين ودورهم في الحياة السياسية، ذلك إن بروز أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ التي جاءت على خلفية اجتياح العراق للكويت، والرؤية المشتركة للنظام السياسي وللإخوان في رفض الحرب دفع الطرفان للاقتراب أكثر، فأمر الملك حسين حكومة بدران بتعديل وزاري لإشراك الإخوان في الحكم(٤٢).

فعاد بدران من جديد مباحثاته مع محمد عبدالرحمن خليفة في أوائل عام ١٩٩١ وانتهت باتفاق كلا الطرفين على إشراك خمسة من أعضاء الإخوان في الحكومة وهم كل من: ماجد خليفة وزيرا للعدل، عبدالله العكايلة وزيرا للتربية والتعليم ويوسف العظم وزيرا للتنمية الاجتماعية وإبراهيم زيد الكيلاني وزيرا للأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية وعدنان الجلجولي وزيرا للصحة(٤٣).

وبينما يرى مضر بدران بان وزراءه الجدد من الإخوان المسلمين كانوا متعاونين معه وابدوا نجاحا في إدارة وزاراتهم، رأى البعض بان الوزراء التابعين للإخوان المسلمين لم يدخلوا تجديدا في الحكم أو الإدارة أو برامج تستحق الاهتمام، ويعلل الإخوان المسلمين ذلك بان مشاركتهم في حكومة بدران كانت قصيرة بحيث لم يتمكنوا من تحقيق انجازات أو إصلاحات ملموسة(٤٤).

٢- الإخوان المسلمون وانتخابات ١٩٩٣ و١٩٩٧

فرضت متغيرات سياسية داخلية وإقليمية أجندتها على الساحة السياسية الأردنية، الأمر الذي أعاد تشكيل الخارطة السياسية والحزبية في الأردن، ومن بين تلك المتغيرات قرار النظام السياسي الأردني العودة إلى التعددية الحزبية بعد انقطاع دام أكثر من ثلاث عقود (بعد توقفها على خلفية أزمة ١٩٥٧)، فقد تم إقرار قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي أصبح نافذاً في تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٩٢ وتشكل بموجبه (٢٠) حزباً سياسياً مرخصا، فكانت انتخابات عام ١٩٩٣ الأولى التي تجرى على أساس حزبي ومثلت مناسبة لمعرفة مدى النفوذ الفعلي للأحزاب السياسية في الشارع الأردني خاصة مع إقرار قانون انتخابي جديد عرف بقانون الصوت الواحد أي إعطاء الناخب صوته لمرشح واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة في دائرته الانتخابية مما أثار هذا القانون استهجان وانتقاد مختلف التيارات الإسلامية والقومية واليسارية على حد سواء[٤٥].

أما المتغير الإقليمي فتمثل ببدء عملية السلام العربية–الإسرائيلية، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مما شكل هاجسا قلقا للقيادة الأردنية سواء من خلال إضعاف الوزن التفاوضي للأردن، أو انعكاسات الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي على الأوضاع الداخلية في الأردن، فقد شكل الاتفاق مدخلا لفتح ملف الهوية الأردنية وحقوق المواطنة التي يتمتع بها الأردنيون من أصل فلسطيني فجاء الاتفاق ليؤثر على مسار الانتخابات الأردنية ووضع الأردنيون من أصل فلسطيني أمام خيارين لا ثالث لهما إما الانكفاء والانعزال تعبيرا عن تمسكهم بهويتهم الفلسطينية الأصلية أو المشاركة في الانتخابات والاندماج في الحياة السياسية الأردنية، مما يعني بالتالي تأثير الاتفاق على مفعول الصوت الفلسطيني في الانتخابات العامة الأردنية[٤٦].

وباعتقادنا فان الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي لم يكن مبعث قلق فحسب بالنسبة للقيادة الأردنية، بل ربما استفادت منه في توظيف قانون الصوت

الواحد في تقييد نفوذ الإخوان المسلمين داخل الشارع الأردني خاصة إذا ما علمنا بان الأردن هو الآخر كان يفكر في توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل دون أن يكون لجماعة الإخوان المسلمين أي تأثير في رفضه أو محاولة تعطيله داخل مجلس النواب.

وقبل الحديث عن الانتخابات التشريعية التي جرت في الأردن عام ١٩٩٣، لابد من التذكير بان جماعة الإخوان المسلمين في الأردن استفادوا من قانون الأحزاب الجديد ليعملوا على تأسيس حزب إسلامي يكون الواجهة السياسية لهم في أي انتخابات تشهدها البلاد، وعلى هذا الأساس تم إنشاء **جبهة العمل الإسلامي** في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، من خلال هيكلية تنظيمية تكونت من: الهيئة التأسيسية، والهيئة العامة، مجلس الشورى الذي يتكون من ١٢٠ عضوا، والمكتب التنفيذي الذي يتكون من ١٧ عضوا بمن فيهم الأمين العام[٤٧].

أما عن الانتخابات التشريعية في البلاد، فقد جرت الانتخابات في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٣ بمشاركة أعداد كبيرة من المستقلين فضلا عن ٢٠ حزبا سياسيا يمثلون مختلف التيارات والاتجاهات السياسية وكالآتي:

جدول رقم (٣)

الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات ١٩٩٣[٤٨]

الأحزاب	الاتجاه السياسي
• البعث العربي الاشتراكي الأردني . • البعث العربي التقدمي .	الأحزاب القومية

• العربي الديمقراطي الأردني . • جبهة العمل القومي .	
• جبهة العمل الإسلامى • الحركة العربية الإسلامية (دعاء)	(الأحزاب الدينية)
• الحزب الشيوعي الأردني • الديمقراطي الاشتراكي الأردني • الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) • الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني • حزب الحرية	الأحزاب الماركسية (اليسارية)
• العهد الأردني . • التقدم والعدالة . • حزب التجمع الوطنى الأردنى . • حزب الوطن . • حزب اليقظة . • الحزب الوحدوي العربى الديمقراطى • الحزب المستقبل . • حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون) • حزب الجماهير العربية الأردني . • الجبهة الأردنية العربية الدستورية .	الأحزاب الليبرالية (الوسطية)

أما عن المشاركة في الانتخابات، فقد اقترع ما مجموعه ٨٢٢,٢٩٤ أي ما نسبته ٤٧,٧١% ممن يحق لهم الاقتراع، وكانت نتائج الانتخابات قد أسفرت عن فوز المستقلين بنسبة ٦١,٢% من مقاعد مجلس النواب، وهذه النتيجة يراها المحللين مخيبة للآمال وتظهر ضعف التمثيل الحزبي في البرلمان الأردني وتثبت عجز الأحزاب السياسية عن إثبات حضورها في الشارع الأردني بعد أكثر من عام على تشريع قانون التعددية الحزبية في البلاد.[٤٩]

وقدر تعلق الأمر بجماعة الإخوان المسلمين وحزبهم الجديد جبهة العمل الإسلامي، فقد كانت الكتلة الأكبر بعد المستقلين، فقد حصلت على ١٦ مقعدا أي ما يعادل ٢٠% من إجمالي مقاعد المجلس، ومع إن الإخوان المسلمين خسرت ٦ مقاعد مقارنة بما كان لها في المجلس السابق بتراجع قدره ٧,٥% إلا أنها مع ذلك ظلت الكتلة الأبرز والأكثر تجانسا مقارنة مع باقي الكتل في مجلس النواب الأردني(٥٠).

والجدول التالي يوضح الأحزاب الفائزة في انتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ وعدد المقاعد التي حصلت عليها:

جدول رقم (٤)

الأحزاب السياسية الفائزة في مجلس النواب الأردني لعام ١٩٩٣(٥١)

الحزب	عدد المقاعد	الاتجاه السياسي
المستقلون	٤٩	مستقل
جبهة العمل الإسلامي	١٦	ديني
حزب التجمع الوطني	٤	محافظ
حزب العهد	٣	محافظ
حزب الوطن	١	محافظ
حزب اليقظة	٢	وسط
حزب المستقبل	١	وسط
الحزب العربي الديمقراطي	١	قومي
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	١	يساري
حزب الشعب الأردني	١	يساري
حزب البعث العربي الاشتراكي	١	قومي

والحقيقة إن التراجع البسيط لحضور جماعة الإخوان المسلمين المتمثل بجبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب يراه البعض معنويا وليس عدديا فحسب، فإذا كان عدد نوابه قد تراجع إلى ١٦ عضوا مقابل ٢٢ عضوا في البرلمان السابق، فان أسباب الخسارة تعزو إلى المبالغة في حجم الترشيحات

وعدم جدية بعضها، فضلا عن إضافة ترشيحات غير معتمدة رسميا لتضخم حجم الخسارة التي شملت أعضاء بارزين أمثال عبداللطيف عربيات ومحمد أبو فارس اللذان يمثلان ثقلا سياسيا مهما في الجماعة بصفة عامة وفي جبهة العمل بصفة خاصة[٥٢] بينما يفسر نجيب الغضبان احد أعضاء جماعة الإخوان بان التراجع جاء بسبب قانون الصوت الواحد الذي سعت الحكومة من وراءه إلى تقليص عدد أعضاء الجبهة لمعارضتها أي توجهات حكومية باتجاه الصلح مع إسرائيل، هذا فضلا عن إن بعض أعضاء الجبهة لم يحالفهم الحظ في الفوز في تلك الانتخابات[٥٣]. ولعل الأهم من ذلك فوز أعضاء الحركة داخل الأوساط الفلسطينية خاصة وان ٨ من أصل ١٦ نائباً فائزاً من أصول فلسطينية هم من المنتمين للجبهة مما يعني بالتالي حسب قول الغضبان بان الجبهة تساهم في التوازن الديمغرافي بين السكان ذوي الأصول الأردنية والفلسطينية[٥٤] وهذا يجيب على ما طرحناه في بداية حديثنا وان الأردنيين من أصول فلسطينية اختاروا المشاركة والاندماج في الحياة السياسية الأردنية بعيدا عن أي اتفاقات سياسية تجريها الحكومة الأردنية.

على إن ذلك لم يكن يشغل بال جماعة الإخوان بقدر ما كان يشغلهم التراجع في المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية بفعل ما يرونهم التعسف في قانون الترشح بفعل نظام الصوت الواحد الذي لا يتيح الحصول على اكبر عدد من الأصوات على غرار انتخابات عام ١٩٨٩ الذي يسمح للفرد باختيار مجموعة من المرشحين والذي رأت فيه الحكومة بأنه يسمح

لصعود قوى قد لا تلتقي معها في سياستها الداخلية منها والخارجية، الأمر الذي دفعها إلى إقرار نظام الصوت الواحد وتقليل عدد أصوات المعارضة داخل قبة البرلمان(٥٥). وهذا ما نلاحظه في الخطوات التي أقدمت عليها حكومة عبدالسلام ألمجالي والتي شكلها الملك حسين في ١٩ آذار /مارس ١٩٩٧ وحددت لها مهمة إجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧(٥٦).

إذ تؤكد جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بان حكومة المجالي عمدت إلى إجراء بعض الخطوات التي تهدف إلى تقليص الدور السياسي للمعارضة من خلال إصدارها قانونا للانتخابات تضمن بعض التعديلات الخاصة بالدوائر الانتخابية مع الإبقاء على نظام الصوت الواحد كما وافقت على طلب تأسيس ثمانية أحزاب سياسية من أحزاب الوسط واندماجه في الحزب الوطني الدستوري القريب من السلطة، وهو الأمر الذي اعتبره إخوان الأردن محاولة حكومية تهدف إلى دفع تلك الأحزاب في الانتخابات النيابية ومنافسة الأحزاب الإسلامية(٥٧).

وعلى أي حال فقد جرت الانتخابات التشريعية في الأردن في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، وتنافس ٥٣٤ مرشحا على مقاعد مجلس النواب الثمانين مقعدا، وبلغ عدد الناخبين ١,٤٩٧,٠٠٠ ناخبا وبلغت نسبة المشاركة ٥٤% وأسفرت عن فوز الحزب الوطني الدستوري ولم يفز من الإسلاميين إلا أربعة نواب – شاركوا بصفتهم الشخصية– وأربعة من القوميين واليساريين(٥٨).

وكانت جماعة الإخوان المسلمين من خلال واجهتم السياسية وهي جبهة العمل الإسلامي قد أعلنت قبيل إجراء الانتخابات مقاطعتها لها وأكدت في بيان المقاطعة ما نصه ((...إن أسباب المقاطعة تعود إلى التراجع والتدهور الخطير في مجال العمل النيابي والتشريعي والتدخل الحكومي في الانتخابات وفي مجال الحريات العامة والتدهور الخطير في مجال العمل

النيابي والتشريعي والتدخل الحكومي في الانتخابات وفي مجال الحريات العامة والديمقراطية والأحزاب السياسية...))[٥٩]. وطالبت الجماعة في بيانها بتعديل قانون الانتخاب وإلغاء نظام الصوت الواحد واستبداله بقانون حضاري يحقق النزاهة والعدل في الأردن[٦٠].

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تقدم، يمكن القول بان نشاط جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تعكس صورة للدور الايجابي والسلمي بشكله العام ضمن إطار الدولة وقوانينها السياسية وهو ما سعت إلى توظيفه مع برامجها وتقديم تجربتها في المجتمع الأردني، على كافة الأصعدة ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال الاستنتاجات التي توصلنا إليها في نهاية هذه الدراسة وهي:

١- تأكيد جماعة الإخوان في الأردن على النواحي الايجابية في رؤيتها السياسية للمشاركة في قيادة المجتمع الأردني من خلال النظرة إلى مبادئ التغيير السلمي والتعددية السياسية على أنها من مكملات النظرة الإسلامية القائمة على ضرورة تحقيق العدل والمساواة والرفاهية لأبناء المجتمع الأردني فأكدت على عدم تعارض رؤيتها السياسية مع تلك المبادئ والأفكار.

٢- كان لدور الجماعة السلمي والايجابي في المجتمع الأردني دافعا للنظام السياسي في الأردن للانفتاح على الجماعة فمن خلال تتبع المسار التاريخي للعلاقة بين الطرفين نرى بأنها اتسمت بالطابع الودي، على الرغم من انتقال التقارب بينهما إلى التعامل الحذر تبعا لسياسات الحكم والتحول في تحالفاته الداخلية وعبء المتغيرات الإقليمية في ضوء عدم رسوخ قواعد الديمقراطية وتغليب الجانب الأمني فضلا عن العامل الدولي الذي يتحرك تبعا لقاعدة المصلحة ليؤثر في هذه المعادلة، ليصبح لدينا في المحصلة النهائية إدراك داخلي وخارجي يدعم إدماج

الإسلاميين في الحياة السياسية لعدم القدرة على تجاوز نفوذ الإسلاميين وحضورهم في الشارع، علما أن الغموض المتعمد من دعوات الإصلاح أتاح الفرصة للحكومة كي تحدد بنفسها حجم مشاركة الإسلاميين وطبيعة أدوارهم.

٣- شكل الانفتاح السياسي في الأردن عام ١٩٨٩ محطة مهمة في تاريخ جماعة الإخوان في الأردن من خلال مشاركتهم ونجاحهم الكبير الذي حققوه في انتخابات ذلك العام، مما عكس الثقل الواسع للإخوان داخل المجتمع الأردني، وهو ما لم يرق للنظام السياسي الذي اخذ يبحث عن وسائل تحجم من دورهم في الشارع الأردني، فلم يدخر نظام الحكم في جهده للحد من نفوذهم، فاصدر سلسلة تشريعات وسياسات كقانون انتخابات "الصوت الواحد" الذي خاض على أساسه "الإخوان" باسم حزب جبهة العمل الإسلامي انتخابات عام ١٩٩٣، وأدى بالفعل إلى إضعاف دورهم في مجلس النواب وتراجع حضورهم، وكان الرد "الاخواني" على ذلك تمثل بقاطعة انتخابات عام ١٩٩٧ كمحاولة من الإخوان لتهديد شرعية الحياة السياسية في الأردن في تلك الحقبة.

Muslim Brotherhood and their political activity in Jordan ١٩٨٩-١٩٩٧

Fawaz Mowafq Thanoon
Lecture,political&strategic Dep/ Regional Studies Center
Mosul University

Abstract

The Muslim Brotherhood in Jordan, one of the movements of political Islam that believes in the political process through their active participation in the political institutions of official and parliamentary elections taking place in Jordan from time to time, and aims of the Muslim Brotherhood through its activity to resume Islamic life through advocacy and reform and seek to access to power peacefully and gradually to application programs that include various aspects of life in the Jordanian society.

هوامش ومصادر البحث

(١) حسن البنا: ولد حسن احمد عبدالرحمن محمد البنا عام ١٩٠٦ في محافظة البحيرة المصرية لأسرة بسيطة كان يعمل أبوه مأذونا وساعاتي، التحق بمدرسة المعلمين الأولية في دمنهور عام ١٩٢٠ وانضم إلى بعض الجمعيات الدينية كجمعية مكارم الأخلاق وجمعية منع المحرمات، التحق بدار العلوم في القاهرة عام ١٩٢٣، ظهرت لديه فكرة تكوين دعاة إسلاميين ينشطون في المدارس والمقاهي والدوائر الحكومية، تخرج من دار العلوم وعين مدرسا بالاسماعلية عام

١٩٢٧، وقضي عاما يجمع الدعاة ويوجههم، ثم جمعهم في تكوين واحد اطلق عليه جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، رشح لانتخابات عام ١٩٤٢ ثم انسحب منها بعد طلب الحكومة المصرية، اغتيل في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩ للتفاصيل: عبدالوهاب ألكيالي، موسوعة السياسية ج٢ ط٤ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١) ص ٥٣٢-٥٣٣.

(٢) محمد عبدالمجيد وآخرون، الجماعات الإسلامية الأردنية، خارطة الاتفاق والاختلاف (دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢) ص ٤٣.للتعرف بشكل مفصل عن تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في مصر انظر: محمد اشتية، الفكر السياسي للحركات الإسلامية، تجربة مصر والأردن وفلسطين،(البيرة– فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ٢٠٠٠) ص ١١ وما بعدها.

(٣) الملك عبدالله الأول بن الحسين : ولد في مكة المكرمة عام ١٨٨٠، رحل إلى اسطنبول لتلقي العلوم الدينية، وفي عام ١٩٠٩ أصبح نائبا عن مكة في مجلس المبعوثان العثماني، أسس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ وأعلن عن استقلالها عام ١٩٤٦ باسم المملكة الأردنية الهاشمية، اغتيل عام ١٩٥١ في القدس بينما كان يستعد للصلاة في المسجد الأقصى، للتفاصيل : انظر، أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، (د.م د.ت) ص ٣١٧.

(٤) مخلد عبيد المبيضين " الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن " مجلة العلوم الاجتماعية (عمان) ع ٤ ١٩٩٩، ص ١١.

(٥) عبداللطيف أبو قورة: من مواليد مدينة السلط الأردنية عام ١٩٠٦، تلقى علومه الدينية في القاهرة ودمشق، اتصل مع الشيخ حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين في مصر فأصبح أبو قورة عضوا تأسيسيا فيها، تولى ترتيب زيارة وفد إخوان مصر إلى الأردن ثم كان له الدور في تأسيس مركز للإخوان المسلمين في الأردن، توفي في عمان عام ١٩٦٧ انظر، عبدالمجيد وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٦) عبدالمجيد وآخرون ص ٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٨) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن (عمان، لجنة كتابة تاريخ الأردن، ١٩٩١)، ص ٧٢.

(٩) إسحاق فرحان،الإسلاميون والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة قراءات سياسية (فلوريدا) ع (٢) ١٩٩٤، ص ص ١١٧-١١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١١) المبيضين، ص المصدر السابق، ١٢.

(١٢) Quintan Wiktorowicz, Islamists, The state, and cooperation in Jordan, Arab Study Quarterly vole, ٢١, No ,٤, ١٩٩٩, p ٤

(١٣) Ibid, pp ٤-٥

(١٤) عبد المجيد واخزون، المصدر السابق، ص ٧٢.

(١٥) المبيضين، المصدر السابق، ص ١٦.

(١٦) نقرش، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٧) عبدالمجيد وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٨) غازي بني ملحم، اثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي (١٩٨٩-٢٠٠٩) ، مجلة المنارة (عمان) جامعة أل البيت، ع (٤) ٢٠١١، ص ٤٣.

(١٩) محمد عبدالقادر أبو فارس، صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن (عمان، دار الفرقان، ٢٠٠٠) ص ٢٣٥، وانظر كذلك، مديحة المدفعي،الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا(عمان، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣) ص ٨٩

(٢٠) خليل علي حيدر، الحركات الإسلامية في الدول العربية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٢٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٢) أبو فارس، المصدر السابق، ٥٧.

(٢٣) عبدالمجيد وآخرون، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٥) هاني حوراني، تاريخ الحياة النيابية في الأردن (نيقوسيا، ١٩٨٩) ص ٧٨.

(٢٦) A.H. ABIDI, Jordan a political study ١٩٤٨-١٩٥٧(New Delhi, ١٩٦٥) p. ١٤٤.

(٢٧) نقرش، المصدر السابق، ص ٧٣.

(*) وهي المعاهدة التي أبرمتها الحكومة الأردنية مع بريطانيا عام ١٩٤٨ وجاء في أهم نصوصها : احتفاظ بريطانيا بقوات عسكرية في الأردن، خضوع القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومة الأردنية لموافقة بريطانيا، وان تكون الأخيرة مسؤولة عن العلاقات الخارجية للأردن وهذا ما دفع البرلمان الأردني لإلغائها عام ١٩٥٧ للتفاصيل انظر : ABIDI , op.cit. p ١٤٧

(٢٨) أبو فارس، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢٩) المبيضين، ص ١٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٧.
(٣١) عبدالمجيد وآخرون، المصدر السابق،ص ٧٤.
(٣٢) نقرش، المصدر السابق، ص ٧٣.
(٣٣) عبدالمجيد، المصدر السابق، ص ١٩٦.
(٣٤) هاني ودعان الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٧ (عمان، ٢٠٠٥) ص ١٣٥.
(٣٥) المصدر نفسه، ١٣٥.
(٣٦) حمزة منصور، "تجربة الحركة الإسلامية في الأردن " مجلة قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان) ع (٦٠٥) ١٩٩٨، ص ٢٢.
(٣٧) محمد الشرعة، التجربة الديمقراطية في الأردن (عمان، ٢٠٠٢) ص ٣٣.
(٣٨) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة : حالة الأردن ١٩٨٩–١٩٩٩ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ص ١٢٥.
(٣٩) الشرعة، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٤٠) محافظة المصدر السابق، ص ١٢٦.
(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤.
(٤٢) صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩١/١/٢.
(٤٣) Marion Boulby, Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan, The Arab Studies Journal, Vol. ٨/٩, No. ٢/١ (spring ,٢٠٠١) p ١٥٣.
دراسة متاحة على موقع المكتبة الافتراضية العلمية العراقية على الرابط الالكتروني:
http://www.jstor.org/stable/٢٧٩٣٣٧٨٦
(٤٤) Ibid , p ١٥٣.
(٤٥) هاني حوراني، انتخابات ١٩٩٣ الأردنية : قراءة في خلفياتها، ظروفها، ونتائجها، مجلة قراءات سياسية (فلوريدا) ع (٢) ١٩٩٤، ص ٨.وللتعرف على قانوني التعددية الحزبية وقانون الصوت الواحد، انظر: محافظة، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٥>
EMILE F. SAHLIYEH, The State and the Islamic Movement in Jordan, Journal of Church & State is the property of Oxford University Press / UK, NO١٥ ٢٠٠١. p١٢١
(٤٦) حوراني، انتخابات ١٩٩٣...، ص ٨.
(٤٧) للتعرف على الحزب وهيكليته التنظيمية، انظر، عبدالمجيد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٨٥ وما بعدها.

(٤٨) احمد فايق دلول، الحركة الإسلامية بين الدعوة والدولة، دراسة متاحة على شبكة الانترنت، على الرابط الالكتروني :

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D٨٪Av٪D٩٪٨٤٪D٨٪AD%D٨٪B

(٤٩) الدعجة، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٥٠) حوراني، انتخابات ١٩٩٣...، ص ١٧ SAHLIYEH; op cit. ١٢٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٠

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠

(٥٣) نجيب الغضبان، التجربة الديمقراطية الأردنية : نظرة تحليلية، مجلة قراءات سياسية، ع (٢) ١٩٩٤، ص ٦٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٥٥) بني ملحم، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥٦) محافظة، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ص ٣١٥-٣١٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٥٩) أبو فارس، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.